الأمم المتحدة

A/57/L.15

الجمعية العامة

Distr.: Limited
6 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٣٤ من جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

أوكرانيا، البوسنة والهرسك، الدانمرك، رومانيا، النمسا: مشروع قرار الحالة في البوسنة والهرسك

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وجميع القرارات التي اتخذتها سابقا، بالإضافة إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بشأن الحالة في البوسنة والهرسك،

وإذ تعيد تأكيد تأييدها لاستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها واستمراريتها القانونية وسلامة أراضيها، ضمن حدودها المعترف بها دوليا، وإذ تعيد تأكيد تأييدها أيضا لتساوي الشعوب المؤسسة الثلاثة وغيرها في البوسنة والهرسك بوصفها بلدا موحدا يتكون من كيانين متعددي الطوائف الإثنية، وفقا للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (المعروف في مجموعه باسم ''اتفاق السلام'')[(١)]،

وإذ تعيد تأكيد أهمية تعزيز سيادة القانون وقدرة مؤسسات الدولة على الاضطلاع بمهامها وخلق اقتصاد تنافسي مكتف ذاتيا، بوصف ذلك كله شرطا لإرساء أسس البوسنة والهرسك كدولة ديمقراطية حديثة ذات مجتمع مواطني تعمل لتحقيق رفاه جميع مواطنيها،

وإذ تعترف بنتائج الانتخابات العامة التي أجريت على مستوى الدولة والكيانين بوصفها نابعة من الخيار الحقيقي والحر للناخبين، وإذ تتطلع إلى تأليف الحكومة الجديدة

---

(١) A/50/790-S/1995/999.

071102 071102 02-67760 (A)

بسرعة، وإذ تضع في اعتبارها أن الأطراف المشاركين في الانتخابات ملتزمون مواصلة الإصلاحات وتعزيز سيادة القانون وتصميم البوسنة والهرسك على الوفاء بالتزاماتها الدولية،

وإذ ترحب بإعطاء الأولوية لمشاركة المجتمع الدولي في عملية الإصلاح وبتبسيط هذه المشاركة،

وإذ تلاحظ أن من المهم لمستقبل البوسنة والهرسك أن ينجز المدعون العامون بنجاح تحقيقاتهم في جرائم الحرب، وفي مصير الذين لا يزالون مفقودين، وإذ تلاحظ كذلك أهمية التعاون الكامل مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، ولا سيما فيما يتعلق بتسليم المحكمة جميع من صدرت ضدهم بالفعل قرارات اتهام بأنهم مجرمو حرب،

وإذ تؤكد من جديد ما ينطوي عليه الاندماج الناجح في أوروبا من أهمية لمستقبل البوسنة والهرسك، وإذ تلاحظ في هذا الصدد انضمام البوسنة والهرسك إلى مجلس أوروبا في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وإذ ترحب بالتقدم المحرز حتى الآن في استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إلى اتفاق الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والمشاركة، وإذ تؤكد أن ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا لا يزال يوفر مساهمة إضافية في تحسين التعاون الإقليمي،

وإذ ترحب بمواصلة تحسين التعاون المتبادل عموما وبالتطور الإيجابي في العلاقات الثنائية بين البوسنة والهرسك والدولتين المجاورتين لها، أي يوغوسلافيا وكرواتيا، على نحو ما دعى إليه مؤتمر القمة الثلاثي لرؤساء هذه الدول الذي عُقد بسراييفو في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢،

وإذ تلاحظ أن الفساد وانعدام الشفافية يعرقلان على نحو خطير التنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك، وإذ تؤكد من جديد أهمية مكافحة الفساد والتهريب والاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة وسائر الأنشطة غير القانونية، وإذ ترحب في هذا الصدد بتسلم دائرة حدود الدولة مؤخرا زمام السيطرة على كامل الحدود، وإذ تلاحظ الأعمال التحضيرية لمؤتمر مكافحة الجريمة المنظمة في جنوب شرق أوروبا المقرر عقده بلندن في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢،

وإذ ترحب بما تحقق من إنجازات في خفض العتاد العسكري، وتحث على مواصلة الجهود في هذا المجال، وبمواصلة التعاون مع قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات تعزيزا للأمن وتحقيقا للهدف المتمثل في قبول عضوية البوسنة والهرسك مستقبلا في الشراكة من أجل السلام،

وإذ ترحب أيضا بانتقال السلطة المقبل من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي،

١ - **تلاحظ** أن المسؤولية الأخيرة عن مستقبل البوسنة والهرسك ملقاة على عاتق سلطات الدولة والكيانين التي انتخبها شعبها على النحو الواجب، وتحثهما على أن تعكف معا وبسرعة وعزم على إدخال الإصلاحات القضائية والاقتصادية وتسيير مؤسسات الدولة وإعادة اللاجئين وغيرها من القضايا التي تهم جميع المواطنين بشكل حيوي، مع إيلاء الاحترام الكامل لسيادة القانون، وتحيط علما ببرنامج الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك المعنون ''العدالة وفرص العمل''؛

٢ - **تشيد** باللجنة الانتخابية المستقلة وبالمؤسسات المشتركة التابعة للدولة وبجميع مواطني البوسنة والهرسك لنجاحهم في إنجاز أول انتخابات نظموها بأنفسهم في فترة ما بعد الحرب، بوصفها مثالا إيجابيا عن قدرة الدولة على تسيير أعمالها بنجاح؛

٣ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل والمبكر للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (المعروف في مجموعه باسم ''اتفاق السلام'')[1]، الذي هو أمر ضروري لتحقيق الاستقرار والتعاون في المنطقة وإعادة إدماج البوسنة والهرسك على جميع المستويات؛

٤ - **تثني** على إنجازات الممثل السامي السابق في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك وفي إطلاق والإشراف على مفاوضات الإصلاحات الدستورية التي تهدف إلى كفالة المساواة بين الشعوب الثلاثة المكونة للبلد في جميع أنحائه، وتدعم من دون تحفظ الممثل السامي الجديد لا سيما في إطار جهوده الرامية إلى تطبيق إصلاحات قضائية واقتصادية جذرية وفرض سيادة القانون، فضلا عن جهوده التي يبذلها في مجالات أخرى بتوجيه من مجلس تنفيذ السلام وبالتعاون الوثيق مع سلطات الدولة والكيانين بالبوسنة والهرسك؛

٥ - **تطالب** بأن تفي جميع الأطراف في اتفاق السلام بالتزاماتها تجاه المحكمة الدولية لمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وتحث الدول الملتزمة بالتعاون مع المحكمة بوصفها أطرافا في اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على أن تقوم، بالتعاون مع الوجود الأمني الدولي، باتخاذ إجراءات حاسمة لاعتقال جميع الذين وجهت إليهم لوائح اتهام وتسليمهم إلى المحكمة، وتشجع سلطات البوسنة والهرسك على أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، بإنشاء قدرات قضائية وطنية للتحقيق في قضايا جرائم الحرب غير المشهورة ومحاكمة مرتكبيها؛

٦ - **ترحب** بما اتخذته مؤسسات الدولة ومؤسسات الكيانين من إجراءات عاجلة لاعتماد خطة العمل الشاملة لمنع الأنشطة الإرهابية وزيادة الأمن وحماية الناس والممتلكات في البوسنة والهرسك وتوفير تمويل كاف لدائرة حدود الدولة، وترحب بالدور النشط الذي تضطلع به البوسنة والهرسك في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب وتناشد البوسنة والهرسك العمل مع المجتمع الدولي في هذا الصدد؛

٧ - **ترحب** أيضا بالخطوات التي سبق أن اتخذتها سلطات البوسنة والهرسك فيما يتعلق بانتهاك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على العراق، وتطالب بفتح تحقيق وبمحاكمة المسؤولين عن الانتهاك وفقا لالتزامات الدولة التي تنص عليها جميع قرارات المجلس ذات الصلة؛

٨ - **تؤكد من جديد** حق اللاجئين والمشردين في العودة الطوعية إلى ديارهم الأصلية وفقا للمنصوص عليه في المرفق ٧ لاتفاق السلام، وتشجع على التعجيل بعودة اللاجئين والمشردين عودة سلمية ومنظمة وقابلة للاستمرار إلى أماكن إقامتهم قبل اندلاع الحرب، بما في ذلك المناطق التي سيشكلون فيها أقلية إثنية وتناشد جميع الأطراف كفالة احترام حقوق الأفراد في العودة وتثبيت سيادة القانون، وتحيط علما بأهمية كفالة حقوق جميع الأقليات الوطنية في البلد؛

٩ - **تؤكد من جديد** حق الأسر في معرفة مصير أقاربها، وتحث السلطات المعنية على بذل قصارى جهودها من أجل المساعدة في الكشف عن مصير جميع الأشخاص المفقودين؛

١٠ - **تشيد** بالنجاح في إتمام ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وترحب بالانتقال السلس للسلطة إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي ستعكف أيضا على إصلاح الهياكل الإدارية للشرطة في البوسنة والهرسك؛

١١ - **تؤكد** الحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولا فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتشدد على أن وجود اقتصاد ذي توجه سوقي وقادر على الاستدامة الذاتية في إطار حيز اقتصادي واحد، وتنفيذ عملية خصخصة شفافة وسريعة، وتحسين الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال، وإصلاح النظم المالية، وإزالة العوائق البيروقراطية التي تنفّر الاستثمارات والمبادرات الخاصة، أمور تكتسي أهمية قصوى؛

١٢ - **تلاحظ** أهمية تعريف سياسة الدفاع المشترك والهيكل العسكري المشترك للقيادة والسيطرة في البوسنة والهرسك على أساس المبادئ المتفق عليها، وتؤكد أهمية إخضاع

الجيوش للسيطرة المدنية وتشكيل لجنة دائمة معنية بالمسائل العسكرية في البوسنة والهرسك كخطوة نحو إنشاء هيكل عسكري ذي حجم مناسب، استنادا إلى التوقعات المستقبلية والاحتياجات الأمنية المشروعة للبوسنة والهرسك بما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين؛

١٣ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك المنظمات غير الحكومية في البوسنة والهرسك في الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وتناشد الدول الأعضاء مواصلة تقديم الدعم لهذه الأنشطة؛

١٤ - **تشدد** على أهمية تعزيز وسائل الإعلام الحرة والمتعددة وتشجب الأعمال الرامية إلى ترهيب وسائل الإعلام أو تقييد حريتها؛

١٥ - **تشدد أيضا** على أهمية ترميم وإعادة بناء التراث التاريخي والثقافي للبوسنة والهرسك لإعادته إلى شكله الأصلي؛

١٦ - **تشدد** على أهمية كفالة حقوق جميع الأقليات الوطنية في البلد؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن أنشطة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك المنفذة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢، نظرا إلى الخبرة المكتسبة والعبر المستخلصة، وذلك كإسهام إيجابي في عمليات الأمم المتحدة المقبلة.